

العلاقة بين المفرد والمثنى والجمع

م بةختيار عولا رشيد

بحث مقبول بالنشر في مجلة جامعة كؤية

koyauniversity.or

FEDU.SE198938

العلاقة بالمفرد عن المثني

قوله تعالى (فلا يَخْرِجُنْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى) طه:117, حيث أن الله سبحانه وتعالى خاطب آدم بصيغة المفرد (فتشقى) ولم يقل (فتشقيا), والمقصود آدم وحواء, لنر أقول العلماء في هذا النوع من الخطاب القرآني:

إذ يرى الطبري أن ذلك الخطاب له علاقة بالسياق القرآني حيث إنّ ابتداء الخطاب من الله كان لآدم, فكان في إعلامه العقوبة على معصيته إياه, فيما نهاه عنه من أكل الشجرة, الكفاية من ذكر المرأة, إذ كان معلوما أنّ حكمها في ذلك حكمه(الطبري,2001, 16/186)

وذهب الزمخشري في تفسير الآية إلى علة معنوية وهي أن في شقاء الرجل وهو قيّم أهله وأميرهم شقائهم, كما أن ضمان سعادته سعادتهم, فاختصر الكلام بإسناده إلى آدم, أو أن المراد بالشقاء التعب في طلب القوت, وهو منوط بالرجل(الزمخشري,1972م,2/555). ويوافق هذا الرأي الزركشي اعتمادا على قول ابن عطية الذي يرى أنّه من الإغضاء عن ذكر المرأة , فمن

العلاقة بالمتنى عن المفرد

ومن ذلك قوله تعالى (مرج البحرين يلتقيان بينهما برزخ لا يبغيان فبأي آلاء ربكما تكذبان يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان) – الرحمن 19-22, فقد جاء الضمير العائد على التثنية (منهما), واللؤلؤ والمرجان لا يخرجان إلا من البحر المالح, وبذلك قال الفراء وأبو عبيدة (معاني القرآن, الفراء, 3/24-115) (أبو عبيدة, 1962م, 1/15 – 21/244)

واعترض النحاس على الفراء وأخذ بظاهر اللفظ, فقال إن (يخرج من البحر) في المستقبل, أو في المواضع التي يلتقي فيها الماء المالح والماء العذب, أو أن البحرين هما بحر السماء وبحر الأرض, وأن اللؤلؤ والمرجان إنما يوجدان في الصدف إذا وقع المطر عليه (النحاس, 1985م, 4/307), وهي محاولة تأويلية لا تبرر الخروج من القاعدة وإنما ترفض الاعتراف بتلك المخالفة.

ويقرب الزمخشري بنا من التحليل الدلالي, فيجعل البحرين كأنهما شيء واحد, فيقول لما التقيا وصارا كالشيء الواحد جاز أن يقال يخرجان منهما كما قال, يخرجان من البحر, ولا يخرجان من جميع البحر ولكن من بعضه, ونقول: خرجت من البلد, وإنما خرجت من المحلة من محاله, بل من دار واحدة من دوره, وقيل: لا يخرجان إلا من ملتقى الملح و العذب (الزمخشري, 1972م, 4/45).

الخطاب بالجمع عن المفرد

قال تعالى (نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا)- الزخرف 32, وقد نبه الزركشي- منذ البداية- أنه لا تشريك في ضمير الجمع هذا, وقال إن المبرد منع استعمال ضمير الجمع في واحد من المخلوقين على حكم الاستلزام لأن في ذلك كِبَراً, وهو مختص بالله سبحانه, وحكى عن الحريري في شرح الملحة أن بعضهم منع استعمال لفظة (نحن) مع غير الله لما فيها من التعظيم, وكذلك نون الجمع جاءت للعظمة يوصف بها سبحانه ولا ينازعه فيها مخلوق ويكره للملوك استعمالها, وقد استعملت في جانب الله تعالى لأن أفضيته تجرى على أيدي خلقه, فتنزلت أفعالهم منزلة فعله, فأما قول العالم (نحن نبين), (نحن نشرح) فمفسوح له فيه, لأنه يخبر بنون الجمع عن نفسه وأهل مقالته (الزركشي, 1988, 2/ 236).

وما جاء عند الزركشي قال به الفراء في مثل قول الله تعالى (بَاعَيْنَا وَوَحَيْنَا)- هود 37 (الفراء, دبت, 2/13), وابن جني في مثل (نحن خلقناهم وشددنا أسرهم وإذا شئنا بدلنا أمثالهم تبديلاً)- الإنسان 28 (وَضْرِبْنَا لَكُمْ الْأَمْثَالَ)- إبراهيم 45 قال: ولو كانت (وَضْرِبْتُ لَكُمْ الْأَمْثَالَ) لم تبلغ في سمو اللفظ وتعالیه في قوله (ضْرِبْنَا لَكُمْ), (ابن جني, 1969م, 1/164).

(ويرى ابن فارس أن ذلك من سنن العرب ولا يقصره على خطاب الله سبحانه (ابن فارس, دبت, 253).

الخطاب بالمفرد عن الجمع

قال تعالى: (إني براءٌ مما تعبدون) الزخرف26, وقال العرب : نحن منك البراء والخلا, والواحد والاثنتان والجميع من المؤنث و المذكر يقال فيه: براء لأنه مصدر ولو قال : بريء ل قيل في الاثنين بريئان, وفي القوم بريؤون و براء (الفراء,1980م, 1/30). ومثل ذلك عند الله (غور) في (إن أصبح ماءكم غوراً)- الملك30, فهي- عند الله- مثل : الزور, والضيف : هؤلاء زور فلان, وهؤلاء ضيف فلان, وقوم عدل, وقوم رضا (الفراء,1972م, 3/172) ومثل (كافة) في (وقالوا المشركين كافة)- التوبة36, فإنها في مذهب المصدر مثل : الخاصة, والعاقبة, والعافية (الفراء,1980م, 1/436)ومثله : (الدبر) و (نهر), إن جاز جمعها, وقد جاء بمعنى الجمع في (سيهزم الجمع ويولون الدبر)- القمر45, و (إن المتقين في جنات ونهر)- القمر54, (الفراء,1972م, 3/110).

وكذلك يقوم المصدر المفرد مقام المثنى والجمع عند أبي عبيدة, فيقال: رجل بور ورجلان بور ورجال بور وقوم بور (أبو عبيدة, 1962, 2/73), ومثله (غوراً) (نفسه, 1/403- 404), و (زلفى) (نفسه, 2/149- 150), و (خلفة) (نفسه, 2/70- 79), و (براء) (نفسه, 2/203), و (جذاذ) (نفسه, 2/402), فكل أولئك يقع على الواحد والاثنتين والجميع من المذكر والمؤنث سواء أكان مصدرأ أم بمنزلة المصدر, وقد استشهد على ذلك بالشعر (نفسه, 2/79- 80, 1/403- 404).